الأمـم المتحـدة

S/PV.8925

مؤقت



مجلس الأمن

السنة السادسة والسبعون

الجلسة ٨٩٢٥

الجمعة، ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، الساعة ١٠/١٥

نيويورك

الرئيس	السيد عثمان	(النيجر)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	إستونيا	السيد يورغنسن
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	تونس	السيد الأدب
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة ديشونغ
	الصين	السيد داي بنغ
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	فييت نام	السيد فام
	كينيا	السيد كيماني
	المكسيك	السيد غوميس روبليدو فردوسكو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	النرويج	السيدة يول
	الهند	السيد تيرومورتي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في السودان وأنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان (S/2021/1008)

21-38650 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في السودان وأنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان (S/2021/1008)

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد فولكر بيرتس، الممثل الخاص للأمين العام للسودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2021/1008 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في السودان وأنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان.

وأعطي الكلمة الآن للسيد بيرتس.

السيد بيرتس (*تكلم بالإنكليزية*): إنني ممتنّ على منحي الفرصة لأطلع مجلس الأمن مرة أخرى على الحالة في السودان.

في الأسابيع الستة الماضية، مرّ الانتقال السياسي في السودان بأكبر أزمة له حتى الآن. ولم تنته تلك الأزمة بعد، ولكنّ المناقشات بشأن الطريق إلى الأمام قد بدأت.

وقد أثار استيلاء الجيش على السلطة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر واعتقال رئيس الوزراء حمدوك وكبار المسؤولين والناشطين السياسيين احتجاجات وإدانة واسعة النطاق. وقُتل ما لا يقل عن ٤٤ شخصاً وجُرح المئات نتيجة الاستخدام المفرط للقوة من جانب قوات الأمن. وقد أدى ذلك إلى تعميق الأزمة وحشد ما يسمى بـ "الشارع" الذي يواصل تنظيم مظاهرات جماهيرية منتظمة.

وإزاء هذه الخلفية، رحّبتُ بحذر بالاتفاق السياسي المبرم في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر بين رئيس الوزراء حمدوك والفريق البرهان، الذي تم التوصل إليه بعد أسابيع من الجهود المحلية والدولية لإيجاد مخرج من الأزمة. والاتفاق أبعد ما يكون عن الكمال، ولكنه يمكن أن يساعد على تجنب إراقة المزيد من الدماء وأن يوفر خطوة نحو حوار شامل والعودة إلى النظام الدستوري.

ويواجه الاتفاق معارضة لا يستهان بها من جانب شريحة كبيرة من الجهات المعنية السودانية، بما في ذلك الأحزاب والجمعيات داخل قوى الحرية والتغيير، ولجان المقاومة، ومنظمات المجتمع المدني، والجماعات النسائية. وقد التقيتُ بهذه الأطراف وغيرها من الجهات المعنية. ويشعر الكثيرون بالخيانة بسبب الانقلاب، وهم يرفضون الآن أي مفاوضات أو شراكة مع الجيش.

إن لجان المقاومة، على وجه الخصوص، مصممة على مواصلة احتجاجاتها لاستعادة الثورة والدفع قدماً من أجل الحكم المدني. وفي حين لا تزال الغالبية العظمى من المتظاهرين مسالمين، فقد ظهرت مؤخراً مجموعات صغيرة تستخدم العنف.

وقد كشف استيلاء الجيش على السلطة عن انعدام الثقة بين العنصرين العسكري والمدني وداخل العنصر المدني نفسه وأدى إلى تعميقه. ولم يؤد اتفاق ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر إلى إعادة بناء الثقة المفقودة. فالقرارات المقبلة بشأن تشكيل الحكومة والتعيينات الرفيعة المستوى وإنشاء المؤسسات الانتقالية ستختبر إرادة الجهات المعنية وقدرتها على البحث عن مخرج مشترك للأزمة. وقد حثثتُ في اجتماعاتي الأخيرة مع الفريق البرهان ورئيس الوزراء على إلغاء أو معالجة القرارات الأحادية الجانب التي اتُّخذت في أعقاب الانقلاب والتي تتعارض مع الوثيقة الدستورية بطرق تعيد بناء الثقة بين السودانيين. ويشمل ذلك التعيينات أحادية الجانب من طرف القيادة العسكرية.

وينص اتفاق ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، في جملة أمور، على صياغة إعلان سياسي، من المرجح أن يستتبع تعديلات دستورية. وهناك محاولات مستمرة داخل الأحزاب والحركات السياسية وفي محيطها للتوصل إلى اتفاق شامل. والقوى السياسية الأخرى منفتحة على الحوار، ولكن ليس على أساس اتفاق ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر. ويمكن أن يؤدي الافتقار إلى الشمولية وتوافق الآراء إلى مزيد من التشرذم. وبالمثل، في حين أن التشكيل المقترح لمجلس وزراء تكنوقراطي يمكن أن يكون خطوة نحو دفع العملية الانتقالية إلى الأمام، فإنه يمكن أيضاً أن يخلق تحدياً دستورياً إن لم يكن مبنياً على أساس مشاورات مع قوى الحرية والتغيير. وتجري مناقشة هذه القرارات وغيرها على خلفية حالة الطوارئ المستمرة التي أعلنها الفريق البرهان في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر.

وستتطلب معالجة تلك المسائل وغيرها من المسائل الأساسية الدخول في حوار، وفي نهاية المطاف التوصل إلى توافق في الآراء. لقد أوضحنا أن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان مستعدة لتسهيل إجراء حوار شامل للجميع لمعالجة القضايا العالقة في الفترة الانتقالية والتعامل مع المسائل الدستورية الأعم في إطار عملية صياغة الدستور. وأعكف على إجراء مشاورات مكثفة لتحديد نطاق انخراطنا وطرائقه.

ويتّعين على القادة العسكريين والسياسيين في السودان في المقام الأول إعادة بناء الثقة مع جماهيرهم المحلية، ولا سيما مع جيل الشباب. وسيكون من المهم بشكل أساسي لتحقيق ذلك اتخاذ تدابير فورية لبناء الثقة وتقديم التزام واضح بإعادة البلد إلى مسار الانتقال الديمقراطي. وعلى نحو مماثل، ينبغي للسلطات السودانية اتخاذ خطوات ملموسة لاستعادة دعم المجتمع الدولي المالي والاقتصادي والسياسي. ويمكن قياس التقدم المحرز في هذا الصدد استنادا إلى عدد صغير من المؤشرات القصيرة والمتوسطة المدى الواضحة والمقبولة بشكل عام.

وفي الأجل القريب، يتمثل المؤشر الرئيسي في الإفراج عن جميع المحتجزين السياسيين ووقف الاعتقالات التعسفية وضمان الحق في التظاهر والتجمع السلميين. وحتى الآن، تم الإفراج عن جميع المدنيين تقريبا الذين اعتقلوا منذ الانقلاب، وهي خطوة مرحب بها. وتفيد تقارير بأن الاعتقالات التعسفية المؤقتة، لا سيما أثناء المظاهرات المتواصلة، مستمرة.

وقد تعهد القادة العسكريون والمدنيون بالتحقيق في استخدام العنف المميت ضد المتظاهرين. وعليه، سيُنظر إلى المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت منذ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر على أنها مؤشر حاسم للتقدم ويمكن أن تساعد في إعادة بناء الثقة. وستتمثل ثلاثة مؤشرات مهمة على المدى القصير في أولا، قدرة رئيس الوزراء على تشكيل حكومته التكنوقراطية بحرية وفقا لبنود الوثيقة الدستورية، وثانيا، رفع حالة الطوارئ، وثالثا، استعادة حرية الصحافة.

وخلال الأشهر القليلة المقبلة، سيكون المؤشر الرئيسي للعودة إلى مسار الانتقال الديمقراطي استعادة المساحة السياسية. وهذا أمر مهم بشكل خاص نظرا للهدف المعلن من قبل القادة السياسيين والعسكريين لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، ربما قبل الموعد المخطط له أصلا. وينبغي للسلطات ضمان تهيئة مناخ ملائم لإجراء انتخابات ذات مصداقية يمكن أن تدعمها الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الدولية الأخرى. وستشمل مؤشرات مثل هذا المناخ تشكيل هيئة انتخابية مستقلة ووضع قانون شامل للأحزاب السياسية وكفالة حرية الأحزاب والحركات السياسية في التنظيم والدعاية والتمتع بالوصول إلى وسائل الإعلام وضمان حقوق الإنسان.

وفضلا عن ذلك، أكدت الأحداث الأخيرة الافتقار إلى مؤسسات عدالة فاعلة والفجوة التي يخّلفها ذلك على صعيد التصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ومنعها. وبالإضافة إلى ذلك، لم يتم بعد تشكيل المجلس التشريعي الانتقالي الذي يخصص نسبة ٤٠ في المائة من مقاعده للنساء، على النحو المنصوص عليه في الإعلان الدستوري. كما وأستمر في مناشدة السلطات السودانية ضمان المشاركة الهادفة للمرأة في العملية السياسية وفي الحكومة التي لم يتم تشكيلها بعد وفي جميع الجهود المبذولة لإنهاء الأزمة الحالية. وألتقي وفريقي بانتظام

مع المجموعات النسائية من جميع أنحاء السودان لمعرفة مخاوفهن السياسية والأمنية. ورسالتهن واضحة: لا يمكن التراجع عن المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في مجال حقوق المرأة وهن يطالبن بدعم المجتمع الدولي في هذا الصدد.

وسنراقب عن كثب، في البعثة، جميع هذه المؤشرات الهامة جدا ونبلغ عنها.

ما زال الوضع الأمني خارج الخرطوم هشا. وإنني قلق للغاية من تجدد النزاعات القبلية وأعمال اللصوصية المسلحة في دارفور والنيل الأزرق وكردفان. ووردت إلى الأمم المتحدة تقارير عن ارتفاع كبير في قتل المدنيين وتدمير الممتلكات والتهجير، فضلا عن العنف الجنسي ضد النساء والفتيات. وفي دارفور في هذا العام، ارتفع عدد النازحين ثمانية أمثال تقريبا عن العام الماضي. ويؤكد استمرار انعدام الأمن في دارفور الحاجة إلى إعطاء الأولوية لحماية المدنيين والتنفيذ السريع لأحكام اتفاق جوبا للسلام. ويجب أن يتم تشكيل قوات حفظ الأمن المشتركة ونشرها وتفعيل الخطة الوطنية لحماية المدنيين من دون أي تأخير. وسيبقى الوضع في الشرق أيضا غير مستقر إذا لم يتم إيجاد حل سياسي قريبا. ومن المهم أن تضطلع السلطات السودانية بمسؤوليتها الأساسية في حماية المدنيين عبر أراضيها بغض النظر عن الأزمة السياسية.

في أعقاب الانقلاب، أثر قرار المانحين بوقف المساعدة الإنمائية الدولية بشكل كبير على سبل عيش الشعب السوداني ويهدد بتقويض الإنجازات التي تحققت بشق الأنفس في العامين الماضيين. وتستمر الأنشطة الإنسانية على الرغم من تعطل بعض الخدمات الإنسانية التي يتم تقديمها عبر الآليات الحكومية على غرار الخدمات المتعلقة بالصحة. ولا يزال التأثير على أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية كبيرا جدا، ما يزيد من هشاشة الوضع والاحتياجات الإنسانية. ومن البرامج الرئيسية المتأثرة برنامج دعم الأسرة الذي كان من المتوقع أن يقدم تحويلات نقدية لأكثر من ١١ مليون سوداني من الفئات الضعيفة.، وبالطبع، ينبغي للسلطات السودانية أن تُظهر التزامها بالعودة إلى نظام دستوري ذي مصداقية لاستعادة ثقة المجتمع الدولي لاستئناف المساعدة المالية الدولية. ولكن في الوقت نفسه، أود أن أحث أعضاء المجلس والمجتمع الدولي الأوسع على اتباع نهج متوازن وعدم إيقاف المساعدات لفترة طويلة والنظر في الاستئناف السريع للتمويل في بعض المجالات، لا سيما دعم الخدمات الصحية وسبل العيش، من أجل ضمان عدم استمرار الشعب السوداني في تحمل وطأة الأزمة السياسية.

إنني أشكر المجلس على دعمه المستمر للبعثة التي تواصل الاضطلاع بولايتها في سياق التحديات التي تواجه السودان. وما زالت المجالات الرئيسية لجهود البعثة مهمة، وفي بعض الحالات، تم التعجيل بها. فبالإضافة إلى مضاعفة جهود مساعينا الحميدة، اكتسب عمل البعثة في مجال حقوق الإنسان ودعم حماية المدنيين أهمية أكبر في هذه الفترة المضطربة وسيتم تعزيزه. وكانت آلية وقف إطلاق النار الدائم في دارفور، برئاسة البعثة، نشطة طوال هذه الفترة بدعم كل من العنصر العسكري والجماعات المسلحة الموّقعة على اتفاق جوبا للسلام.

كما تقف الأمم المتحدة في السودان على أهبة الاستعداد لدعم عملية دستورية وانتخابات ذات مصداقية وشاملة للجميع بمجرد الاتفاق على خارطة طريق لهذه العمليات. وستكون مهمة تنظيم انتخابات في السودان معقدة وتتطلّع الأمم المتحدة إلى التعاون والتضافر مع الشركاء الدوليين. وأود ـ أن أشدد على أهمية استمرار الدعم للبعثة والتنفيذ الكامل لشبكتها الميدانية لتعزيز جهودنا في أنحاء المناطق المتضررة من النزاع في البلد.

ولا يمكن إغفال التزام الرجال والنساء السودانيين الذي لا يتزعزع بإقامة حكم ديمقراطي بقيادة مدنية. لقد ضحوا كثيرا بغية تحقيق تطلعاتهم في الحرية والسلام والعدالة المكرسة في دولة ديمقراطية بقيادة مدنية. لقد كان تصميمهم، وما زال على ما يبدو، راسخا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر التزام البعثة المستمر بدعم الشعب السوداني لتحقيق هذه التطلعات ولأشكر مجلس الأمن على دعمه لمساعينا.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد بيرتس على إحاطته. أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للممثل الخاص للأمين العام بيرتس على إحاطته وعلى كل أعماله وعمل فريقه في ظروف صعبة على مدى فترة الثلاثة أشهر التي انقضت منذ أن التقينا سابقا (انظر S/PV.8857). وأود أيضا أن أشكر السفير يورغنسن على خدمته الدؤوبة بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان.

سأركز في بياني على ثلاث مسائل هي الانقلاب والاتفاق السياسي المبرم في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، وحالة حقوق الإنسان، واتفاق جوبا للسلام في السودان والحالة في دارفور.

إن الانقلاب العسكري الذي وقع في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، والذي ندينه بأشد العبارات الممكنة، قد عرَّض للخطر التقدمَ المحرز بشق الأنفس منذ ثورة عام ٢٠١٩ من جانب الحكومة بقيادة المدنيين. وأعرب المجلس والمنظمات الإقليمية عن قلقهم البالغ إزاء هذا الحدث. ونعترف بالاتفاق السياسي الذي تم التوصل له في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر باعتباره خطوة أولى هامة نحو استعادة عملية الانتقال الديمقراطي. ويجب على جميع الأطراف أن تتبع نهجا شاملا وتشاوريا حقيقيا من أجل تحقيق الانتقال الديمقراطي. ونشجع على الإسراع بتشكيل مجلس للوزراء، والمجلس التشريعي الانتقالي ومؤسسات الحكم الأخرى كجزء من التخطيط لإجراء انتخابات موثوقة وشاملة للجميع.

ونكرر أيضا دعوتنا إلى الإفراج الفوري عن جميع المحتجزين منذ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر. وتشكل هذه الخطوات جزءا حيويا من إعادة بناء الثقة والاطمئنان لدى الشعب السوداني والمجتمع الدولي بعد الانقلاب. وتشيد المملكة المتحدة بالجهود المستمرة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، من أجل دعم الحوار والعملية الانتقالية في ظل ظروف صعبة. ونرحب بجهود البعثة الرامية إلى تعزيز العلاقات مع المجتمع المدني من أجل بناء دعم جماهيري للمرحلة الانتقالية.

ومما يبعث على القلق العميق تدهور حالة حقوق الإنسان منذ الانقلاب. ومن الضروري حماية حرية التعبير والتجمع، وتمكن الناس من الاحتجاج دون خوف من العنف. إننا ندين فقدان أرواح ما لا يقل عن ٤٣ شخصا – وربما أكثر من ذلك بكثير – ونرحب بالتزام السلطات السودانية بالتحقيق في مقتل المحتجين منذ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر.

وترحب المملكة المتحدة أيضا بتعيين مجلس حقوق الإنسان للسيد أداما ديينغ بصفته الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان، وتحث السودان على التواصل معه في ذلك العمل. كما نحث السودان على إنشاء مفوضية وطنية فعالة ومستقلة لحقوق الإنسان لدعم استعادة عملية الانتقال الديمقراطي من خلال العمل عن كثب مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

ثالثا، نرحب بإنشاء اللجنة العسكرية العليا المشتركة للترتيبات الأمنية ولجنة وقف إطلاق النار الدائم في دارفور، التي ترأسها البعثة المتكاملة، بوصفهما خطوتين هامتين نحو تنفيذ الأحكام الأمنية لاتفاق جوبا للسلام. غير أنه من المؤسف أن الانقلاب قد زاد من تأخير التقدم في تنفيذ الاتفاق. ونحث جميع الأطراف على الدخول في حوار شامل للجميع لإعادة بناء الثقة فيما بين أعضاء المسار الشرقي من الاتفاق والجماعات المسلحة غير الموقعة عليه.

ومما يبعث على القلق العميق تجدد العنف القبلي في دارفور وأجزاء أخرى من البلد. وتعرب المملكة المتحدة عن أسفها العميق للخسائر في الأرواح وتشدد على ضرورة معالجة الأسباب الكامنة وراء هذا العنف. ونكرر دعوتنا إلى التنفيذ السريع للخطة الوطنية لحماية المدنيين، خاصة من خلال نشر قوة حفظ الأمن المشتركة، والأحكام المتصلة بها من اتفاق جوبا للسلام.

وأخيرا، أود أن أؤكد مجددا تضامننا مع شعب السودان وأؤكد له دعم المملكة المتحدة لمطالبه بالحرية والسلام والعدالة. ويجب حماية المكاسب التي تحققت بشق الأنفس منذ ثورة ٢٠١٩. ونحث المجلس والشركاء الدوليين على مواصلة تسليط الضوء على السودان والضغط من أجل إحراز التقدم.

السيد يورغنسن (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام بيرتس على إحاطته الثاقبة. وأرحب أيضا بمشاركة ممثل السودان في هذه الجلسة.

عندما بدأت فترة عضوية إستونيا في مجلس الأمن قبل ما يقرب من عامين، كان السودان في حالة مختلفة تماما ومفعما بالأمل. لقد رأينا السودان، طوال فترة عضويتنا، يحرز تقدما بطيئا، ولكن مطردا نحو تحقيق أهداف الثورة. وللأسف، تعرَّض كل هذا التقدم المحرز للخطر عندما قرر الجيش الاستيلاء على السلطة.

وتدين إستونيا بأشد العبارات الانقلاب العسكري الذي وقع في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، والذي يهدد على نحو خطير المكاسب الديمقراطية والسلمية والاقتصادية التي حققها السودان في السنوات الأخيرة. ولذلك، من المهم استعادة التحول الديمقراطي دون تأخير قبل أن يحدث المزيد من الضرر. ومن المهم أن تتم استعادة ثقة الشعب السوداني.

وكان التوقيع على الاتفاق السياسي في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر خطوة في الاتجاه الصحيح. بيد أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. وندعو جميع أصحاب المصلحة إلى تنفيذ الاتفاق السياسي على الفور وبصورة تامة ومواصلة إجراء حوار مجدٍ وشامل للجميع مما سييسر تحقيق المصالحة الوطنية. ولكي يحدث ذلك، يجب أن يتوقف استخدام القوة المفرطة ضد المحتجين السلميين. وينبغي إجراء تحقيقات شاملة في الوفيات والإصابات الناجمة عن الاستخدام المفرط وغير المتناسب للقوة من جانب القوات العسكرية وقوات الأمن.

كما تدعو إستونيا إلى إطلاق سراح جميع الأشخاص الذين اعتُقلوا بشكل تعسفي لأسباب سياسية منذ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر. ومن أجل تحقيق تطلعات الشعب السوداني، فإن الإسراع بتشكيل حكومة مدنية، والمجلس التشريعي الانتقالي وغيره من مؤسسات الحكم الانتقالي والمؤسسات الرقابية، ينبغي أن يظل أيضا إحدى الأولويات. وندعو إلى نشر جدول زمني موثوق به للانتخابات في وقت مبكر.

ونعرب عن قلقنا إزاء تأثير انعدام الاستقرار السياسي على الحالة في دارفور، حيث ازدادت الهجمات ضد المدنيين. ويجب مضاعفة الجهود لكفالة سلامة المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. وتدعو إستونيا إلى الإسراع في تفعيل الخطة الوطنية لحماية المدنيين. كما نحث جميع الأطراف في اتفاق جوبا للسلام على التعجيل بتنفيذه. وسيكون إحراز تقدم في تلك المجالات أمرا حاسما لبناء مستقبل أفضل.

وفي الختام، تأمل إستونيا أن يتمكن السودان، على الرغم من النكسات التي وقعت مؤخرا، من مواصلة طريقه لتحقيق الديمقراطية الكاملة، على النحو المتوخى في ثورة عام ٢٠١٩. ونأمل أن يواصل السودان وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان تعزيز تعاونهما بهدف إحراز تقدم ملموس، بما في ذلك في مجالات الانتقال الديمقراطي والسلام وحقوق الإنسان وحماية المدنيين. وأكرر تأكيد دعم إستونيا الكامل للشعب السوداني في تحقيق الديمقراطية والسلام والازدهار.

السيد الأدب (تونس) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن – كينيا والنيجر وتونس – وكذلك باسم سانت فنسنت وجزر غرينادين (مجموعة ٣+١). نعرب عن امتناننا للأمين العام على تقريره (S/2021/1008) الذي يسلط الضوء على أنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان والتطورات الأخيرة في البلد.

كما نشكر الممثل الخاص للأمين العام للسودان ورئيس البعثة، السيد فولكر بيرتس، على إحاطته الشاملة. ونرحب بمشاركة ممثل السودان في هذه الجلسة.

تنعقد جلستنا اليوم قبل أيام قليلة من حلول الذكرى السنوية الثالثة لثورة كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ في السودان، التي أنهت عقودا من الديكتاتورية وبدأت عملية انتقال ديمقراطي تؤدي إلى إجراء انتخابات حرة في عام ٢٠٢٣. وهي تنعقد في ظل التطورات التي وقعت مؤخرا وشهدت توقف عملية الانتقال الديمقراطي في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، ولكنها استؤنفت في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر عقب الاتفاق السياسي بين الفريق عبد الفتاح البرهان ورئيس الوزراء عبد الله حمدوك.

إن مجموعة ٣+١ ترحب بهذا الاتفاق السياسي والالتزامات الواردة فيه، والتي تمثل خطوة هامة نحو حل الأزمة الدستورية والسياسية في السودان والعودة إلى النظام الدستوري، على النحو المبين في

الوثيقة الدستورية واتفاق جوبا للسلام. وما زلنا مقتنعين بأن النجاح في الانتقال السياسي والاستجابة للتطلعات السودانية إلى الديمقراطية والحرية والعدالة لا يزالان السبيل الوحيد القابل للتطبيق للحفاظ على وحدة السودان وتوطيدها وضمان مستقبل سلمي ومزدهر لأبنائه.

ونشجع في هذا الصدد جميع الشركاء في المرحلة الانتقالية على مواصلة المشاركة في الحوار وبذل الجهود في الوقت المناسب لمعالجة القضايا العالقة بفعالية وتنفيذ الاتفاق السياسي تنفيذا كاملا وسريعا في مناخ من السلام والمصالحة الوطنية.

وتكرر مجموعة ٣+١ دعمها الكامل للأمم المتحدة وبعثتها المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان والاتحاد الأفريقي والجامعة العربية والهيئة الحكومية الدولية للتنمية لجهود الوساطة والمساعي الحميدة التي تبذلها لتيسير الحوار ودعم الانتقال الديمقراطي في السودان.

إننا نرحب بالإفراج عن المعتقلين السياسيين والالتزام بالتحقيق في الوفيات والإصابات بين المحتجين خلال الحوادث التي وقعت منذ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر. ونشدد على أهمية ضمان الشفافية والمساءلة والعدالة وندعو إلى الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الحياة وحرية التعبير والتجمع السلمي. كما نتقدم بخالص تعازينا لأسر الضحايا ونتمنى الشفاء التام لمن أُصيبوا.

وبينما نرحب بتلك الخطوات إلا أننا ندرك أن هناك تحديات كثيرة تنتظرنا. ونعتقد اعتقادا قويا أن تلك التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية تبرز الحاجة إلى أن نرى جميع أصحاب المصلحة السودانيين يتحلون بالحكمة ويعطون الأولوية للمصالح الوطنية من أجل تعزيز المكاسب التي تحققت منذ عام ٢٠١٨ وتجنب عرقلة عملية السلام.

وتشجع مجموعة ٣+١ جميع الأطراف على التعجيل بتنفيذ اتفاق جوبا للسلام من أجل تعزيز الثقة بين الجماعات المسلحة غير الموقعة ودرء خطر إعادة البلد إلى طريق العنف. ونشجع في هذا الصدد على استئناف المحادثات مع فصيل عبد العزيز الحلو التابع لحركة التحرير الشعبية السودانية – قطاع الشمال، ونحث كلا الطرفين على البناء على التقدم الأولي والنهوض بإطار بناء لمعالجة خلافاتهما المتبقية.

ونشيد ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة لإسهامها في تيسير تلك المحادثات، باعتبار ذلك جزءا من جهودها لدعم عملية السلام وتنفيذ اتفاق جوبا للسلام في السودان. كما نحث الذين لم ينضموا بعد إلى عملية السلام على إعطاء فرصة للسلام المستدام والشامل في السودان.

ولا تزال مجموعة ٣+١ تشعر بالقلق إزاء العنف الطائفي المتقطع. فهذه الحوادث تبرهن على ضرورة مواصلة الجهود الرامية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. إن إنشاء اللجنة العسكرية العليا المشتركة للترتيبات الأمنية ولجنة وقف إطلاق النار الدائم في دارفور يشكلان خطوة هامة نحو تنفيذ الترتيبات الأمنية المنصوص عليها في اتفاق جوبا للسلام. وندعو في هذا الصدد شركاء السودان إلى تزويد اللجنة بالدعم اللوجستي والمالي الكافي والمستدام في الوقت المناسب للوفاء بمهمتها الحاسمة.

وترحب مجموعة ٣+١ بالتزام الحكومة السودانية وجهودها الرامية إلى توفير الحماية الكاملة للمدنيين من خلال تنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين، فضلا عن تعزيز الحوار والمصالحة بين مختلف الجماعات العرقية. ونشجع أيضا جميع الأطراف على كفالة المساواة بين الجنسين في هياكل صنع القرار والمشاركة المشروعة للمرأة في جهود الوساطة الرامية إلى حل الأزمة السياسية الراهنة. ونشيد في هذا الصدد بالدعم الذي تقدمه البعثة للسلطات السودانية من أجل تعزيز مشاركة المرأة وإدماجها في عملية السلام، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وعلى الصعيد الاقتصادي، يواجه السودان تحديات ضخمة للتخفيف من أثر الإصلاحات الاقتصادية وعبء الدين الخارجي. وتدعو مجموعة ٣+١ المجتمع الدولي إلى تجديد التزامه بالتضامن مع السودان وعدم الإحجام عن الالتزامات التي قطعها في مؤتمر باريس بشأن السودان الذي عقد في أيار/مايو. ويظل الانتعاش الاقتصادي عنصرا رئيسيا في العملية الانتقالية التي ستدفع إلى تحقيق السلام

في البلد وهو يستعد لإجراء انتخابات منتظمة وحرة على أساس توافق ديمقراطي في الآراء. وتمثل هذه الانتخابات السبيل الوحيد نحو وضع حد نهائي للاضطرابات المؤسسية في البلد وضمان تنميته المستدامة.

وقد تفاقمت الحالة الإنسانية المتردية أصلا في السودان بسبب الأزمة الاقتصادية وانعدام الأمن الغذائي وزيادة حالات الإصابة بمرض فيروس كورونا – حيث لم يحصل على التطعيم الكامل سوى ٣ في المائة من السكان البالغ عددهم ٤٧ مليون نسمة – والآثار الضارة لتغير المناخ، والعنف الطائفي، وتشريد السكان لفترات طويلة، وأزمة اللاجئين الأخيرة في المناطق الشرقية، والأمطار الغزيرة.

وعلى الرغم من السياق الإقليمي المعقد والتطورات الأخيرة في البلاد لا يزال السودان يستضيف مئات الآلاف من اللاجئين ويتقاسم موارده معهم. إن هذه الحالة الصعبة، التي تؤثر على أكثر من ١٣ مليون نسمة، تتطلب منا أن نبرهن على حس المسؤولية لدينا وتضامننا مع السودان بغية تخفيف أثر الحالة الإنسانية على ديناميات بناء السلام الحالية في البلد.

وتعيد مجموعة ٣+١ تأكيد دعمها لبعثة الأمم المتحدة في تنفيذ ولايتها. ونشيد في هذا الصدد بمختلف أنشطة الدعم والتدريب المضطلع بها في إطار ولايتها للمساعدة في الانتقال السياسي، وتيسير تنفيذ اتفاق جوبا للسلام، ودعم الجهود التي يقودها السودانيون في بناء السلام وحماية المدنيين واستعادة سيادة القانون. ونشكر السيد بيرتس على جهوده في الوساطة الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية عن طريق التفاوض.

وفي الختام، تؤكد مجموعة ٣+١ من جديد موقفها الرافض لجميع الأعمال التي قد تعرض للخطر استقرار السودان ووحدته. وتعيد المجموعة تأكيد تضامنها مع شعب السودان ودعمها الكامل للتحول السلمي إلى الديمقراطية، مما يمهد الطريق لمستقبل مزدهر وسلمي، ليس في السودان فحسب بل في جميع أنحاء المنطقة بأسرها. ونأمل للتعاون الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة والفريق القطري، فضلا عن الدعم القوي من المجتمع الدولي الذي يقف وراء مجلس أمن موحد، أن يساعدا السودان على التصدي لتلك التحديات.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*)**:** أود أن أشكر الممثل الخاص بيرتس على إحاطته القيمة للغاية وعلى كل العمل الجيد والهام الذي يقوم به هو وفريقه على أرض الواقع. كما أشكر ممثل إستونيا الدائم على تقرير لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، بشأن السودان. وأرحب أيضا بمشاركة ممثل السودان في هذه الجلسة.

قبل أقل من ثلاثة أشهر شاركت النرويج في استضافة فعالية رفيعة المستوى في الجمعية العامة لدعم التحول الديمقراطي في السودان. وقلنا آنذاك إن السودان قد عاد وأنه لا يمكن العودة إلى الماضي. ولذلك يساورنا قلق بالغ لأن نرى الآن حدوث العكس تماما.

ففي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، قام القادة العسكريون بتنحية الإعلان الدستوري وإعلان حالة الطوارئ وحل العنصر المدني في الحكومة الانتقالية. وجاء بعد ذلك الاعتقال والاحتجاز التعسفيان لقادة في المعارضة السياسية وأعضاء في المجتمع المدني ولمحامين وصحفيين ومتظاهرين سلميين. وكما سمعنا من الممثل الخاص للأمين العام، قُتل أكثر من ٤٠ شخصا.

ما زلنا نحمل قوات الأمن المسؤولية عن حماية المدنيين واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حرية التعبير والحق في التجمع السلمي. إن الاحتجاز غير القانوني للأشخاص بسبب معتقداتهم السياسية وعرقلة الوصول إلى المستشفيات أمر غير مقبول. ونكرر أنه يجب الإفراج عن جميع المحتجزين السياسيين المتبقين في جميع أنحاء البلد، وأنه يجب التحقيق في الوفيات والإصابات بشكل مستقل وشفاف. وبينما يمر السودان بفترة صعبة، نعتقد اعتقادا قويا أن الوقت لم يفت بعد لإعادة العملية الانتقالية إلى مسارها. وينبغي أن يصبح ذلك هدفنا المشترك.

ونشجع الجميع على التعلم من دروس الماضي القريب. فالعمليات السياسية تزيد احتمالية نجاحها عندما يجلب صانعو القرار وجهات نظر مختلفة إلى الطاولة. وفي المرحلة المقبلة، نتوقع أن نشهد المزيد من المشاركة المباشرة للنساء والشباب السودانيين في المحادثات السياسية. ويمكن لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان أن تضطلع بدور مهم في تيسير إجراء حوار شامل للجميع.

لقد شكّل الترتيب السياسي بين رئيس الوزراء حمدوك ورئيس المجلس السيادي البرهان خطوة أولى مهمة. والمطلوب الآن تعيين حكومة جديدة بسرعة للانتقال إلى المرحلة التالية. ومن الضروري أيضا العودة إلى العمل مع المجتمع الدولي. وعلاوة على ذلك، تظل إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية دون قيود أولوية ومبدأ توجيهيا. ولا يزال المشردون وغيرهم من المدنيين، بمن فيهم الأطفال، معرضين لخطر شديد. وتثير الهجمات العنيفة التي وقعت مؤخرا في دارفور، والتي أسفرت عن مقتل العشرات وتشريد الآلاف، قلقا كبيرا.

ومن الأهمية بمكان السعي لحماية المدنيين بصورة مجدية وتحديث الخطة الوطنية لحماية المدنيين على نحو يعكس الواقع الذي يواجه السكان. وتتحمل السلطات الوطنية المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين ومنع نشوب النزاعات في جميع أنحاء البلد. وتضطلع البعثة بدور داعم هام في منع نشوب النزاعات وحماية المدنيين، بما يتماشى مع ولايتها.

وتُفاقم الأزمة السياسية الحالية في السودان الحالة غير المستقرة بشكل خطير بالفعل في منطقة القرن الأفريقي. ومما يثير القلق بشكل خاص التقارير التي تفيد بتجدد الاشتباكات في المناطق الحدودية المتنازع عليها بين السودان وإثيوبيا. ونشجع كلا البلدين بقوة على التحلي بأقصى درجات ضبط النفس. ويجب أن يأتي منع نشوب المزيد من النزاعات المسلحة وانتشار الجهات المسلحة من غير الدول على رأس أولويات الجميع. ونرحب بالعمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة لتيسير الحوار ونشجع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية على تكثيف جهودهما، بما في ذلك عن طريق بذل مساعيهما الحميدة لدعم عملية يمكن أن تعيد المرحلة الانتقالية في السودان إلى مسارها.

وندعو جميع الأطراف إلى أن تضاعف جهودها لمعالجة المسائل التي لا تزال من دون حل بطريقة تشمل الجميع من أجل إعادة بناء الثقة وتلبية تطلعات الشعب السوداني.

السيد تيرومورتي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بداية أن أتوجه بالشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام، فولكر بيرتس، على إحاطته المفصلة عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان. وأشكر السفير يورغنسن، الممثل الدائم لإستونيا، على إحاطته بصفته رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان. وأرحب أيضا بممثل السودان في جلستنا.

لقد ذكّرتنا التطورات الأخيرة في السودان بالتحديات الكامنة في عملية الانتقال الديمقراطي التي بدأت قبل نحو ثلاث سنوات. بيد أن الاتفاق المبرم في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر بين رئيس المجلس السيادي المعاد تشكيله ورئيس الوزراء بعث الآمال مرة أخرى. ومن المطمئن أن الوثيقة الدستورية لعام ٢٠١٩ لا تزال الأساس الذي تستند إليه الفترة الانتقالية. ونأمل أن تعزز القيادة السودانية المكاسب الإيجابية التي تحققت وتحرز مزيدا من التقدم نحو إجراء الانتخابات بحلول تموز/يوليه ٢٠٢٣. ونتطلع أيضا إلى إجراء حوار أكثر شمولا بين جميع أصحاب المصلحة من أجل دفع العملية الانتقالية قدما.

وفي ذلك الصدد، من المهم أن تظل جميع الأطراف ملتزمة التزاما قويا بالعملية الانتقالية الجارية. وأي جهد لتقويضها، مثل الإجراء الذي اتخذ في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، سيعرض التقدم المحرز على الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية للخطر. ونؤكد أيضا أهمية التنفيذ الشامل لاتفاق جوبا للسلام. ونرحب بإنشاء اللجنة العسكرية العليا المشتركة للترتيبات الأمنية ولجنة وقف إطلاق النار الدائم في دارفور. ونؤكد أيضا أهمية الإنشاء المبكر للمجلس التشريعي الانتقالي ومجلس القضاء الأعلى والمجلس الأعلى للنيابة العامة، للعملية الانتقالية. ونشجع القيادة السودانية على التعجيل بحل المسائل المتعلقة بذلك.

وعلى الصعيد الاقتصادي، أجبرت التطورات الأخيرة المجتمع الدولي على إعادة النظر في القرارات الإيجابية المتخذة لدعم الانعاش الاقتصادي للسودان. الآن وقد عادت العملية الانتقالية إلى مسارها، نأمل أن يعيد المجتمع الدولي وشركاء السودان النظر في تلك القرارات. فالسودان بحاجة إلى دعمنا الجماعي.

وعلى الصعيد الأمني، واصلت السلطات السودانية بذل الجهود لتوفير الحماية المادية في دارفور من خلال نشر قوات حكومية

مشتركة لتخفيف حدة العنف وتهدئة التوترات. وهذه تطورات إيجابية تعكس توسع هياكل الحوكمة واستمرار التزام السلطات بتنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين. وفي ذلك الصدد، نود أن نشير بشكل خاص إلى الخطوات الجديرة بالإشادة التي اتخذت لتحسين تشريعات حماية الطفل. ونحث أيضا جميع الأطراف على أن تواصل التركيز على مكافحة آفة الإرهاب في السودان وكذلك في القرن الأفريقي.

وسيكتسي دعم البعثة للسودان أهمية حاسمة في الأشهر المقبلة، لا سيما فيما يتعلق بالانتقال السياسي وتنفيذ اتفاق جوبا للسلام وجهود بناء السلام. ونتوقع أن تركز البعثة على تنفيذ ولاياتها الأساسية، في شراكة وثيقة مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

وتربط الهند علاقة طويلة الأمد مع السودان وشعبه. وقد ظلت الهند تقدم المساعدة للسودان على مر السنين، بما في ذلك من خلال التسهيلات الائتمانية الميسرة وبناء القدرات والمساعدات الإنسانية. ونود أن نرى السودان يبرز كبلد ينعم بالسلام والاستقرار في السنوات القادمة. وستواصل الهند دعم السودان وشعبه في هذه الأوقات حاسمة الأهمية.

السيد غوميز روبليدو فردوسكو (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر الممثل الخاص فولكر بيرتس على إحاطته، لا سيما مساعيه الحميدة خلال الأشهر القليلة الماضية. وتشكر المكسيك أيضا الممثل الدائم لإستونيا على إسهاماته فيما يتعلق بالسودان بصفته رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان. ويقدر وفد بلدي تقديرا كبيرا المعلومات التي تبادلاها معنا اليوم والدور القيادي الذي يضطلعان به في هذه المرحلة المتقلبة. وأود أيضا أن أرحب بممثل السودان في جلسة اليوم.

تعطي الثلاثة شهور الأخيرة لمحة عن التوازن السياسي الهش في السودان وضرورة أن تبدي الأطراف اليوم أكثر من أي وقت مضى التزامها بالحوار وتواصل بذل الجهود في سبيله. وكان رد الشعب السوداني على انقلاب تشرين الأول/أكتوبر واضحا لا لبس فيه – دعما ساحقا لحكومة انتقالية يقودها مدنيون تكفل تعزيز حقوق جميع أبناء الشعب السوداني وحمايتها وبقاء السودان على مسار ديمقراطي.

ولذلك تنظر المكسيك إلى الاتفاق السياسي المبرم في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر على أنه خطوة أولى نحو استعادة النظام الدستوري وتشكيل حكومة انتقالية. غير أنه من الأهمية بمكان أن تستمر العملية الانتقالية في الاسترشاد بالوثيقة الدستورية واتفاق جوبا للسلام. وبعبارة أخرى، فإن الاتفاق السياسي المبرم في تشرين الثاني/نوفمبر ليس كافيا بمفرده.

وأود أن أؤكد أهمية متابعة مجلس الأمن لعدة مسائل في الوقت المناسب.

أولا، أؤكد مجددا أن التنفيذ الكامل لاتفاق ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر يجب أن يكون شاملا للجميع وفعالا ويهدف إلى تعزيز مناخ من السلام والمصالحة الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يتسم عقد المؤتمر الدستوري لمناقشة تعديل الوثيقة الدستورية بالشفافية والسلمية والديمقراطية ويشهد مشاركة كاملة من النساء.

ثانيا، يجب أن تعكس إعادة تشكيل الحكومة الانتقالية، بما في ذلك تشكيل حكومة مدنية مؤلفة من خبراء وطنيين مستقلين، تعددية الأصوات في السودان، كما يجب أن تشمل مشاركة المرأة على الدوام. وينبغي ألا يُنظر إلى الشراكة بين الفرعين المدني والعسكري إلا بصفتها مصدرا مؤقتا للاستقرار إلى أن يتم الانتقال السلمي للسلطة إلى حكومة منتخبة ديمقراطيا بقيادة مدنية. وسيكون الاهتمام بتنظيم الانتخابات في ذلك الصدد أمرا حاسما.

ثالثا، يجب أن يشمل التزام السلطات السودانية بالإفراج عن جميع السجناء السياسيين أيضا أولئك الذين اعتقلوا بعد انقلاب ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر العسكري، بمن فيهم الصحفيون والنشطاء والمدافعون عن حقوق الإنسان. ومن ضمن الأولويات إجراء التحقيقات ذات الصلة بشأن الاستخدام غير المتناسب للقوة والانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان، فضلا عن الوفيات وغيرها من الحوادث التي وقعت في سياق المظاهرات. فالمساءلة والشفافية وتعزيز سيادة القانون مبادئ يجب أن يستمر بناء التحول الديمقراطي في السودان عليها.

رابعا، يجب علينا أن نشدد على أنه ما زالت هناك أربع قضايا يظل تسليم المتهمين فيها إلى المحكمة الجنائية الدولية عالقا. وتدعو المكسيك السلطات إلى تسليم السيد البشير والسيد حسين والسيد هارون، المحتجزين بالفعل، على سبيل الأولوية، وتمشيا مع الالتزام بالتعاون مع المحكمة الذي أعربت عنه سلطات السودان.

وينبغي، بل يجب، ألا تحول التطورات في الخرطوم الانتباه عن الحالة المؤسفة في دارفور. فمنذ تشرين الثاني/نوفمبر، أفيد بأن أكثر من ١٠ ٠٠٠ نسمة شردوا بسبب العنف في جبل مون، غرب دارفور، وكذلك في شمال ذلك الإقليم. ومن بين هؤلاء عبر ٢ ٠٠٠ نسمة، معظمهم من النساء والفتيات، الحدود إلى تشاد بحثا عن ملجأ. وقد وردت تقارير عن مقتل العشرات وحرق قرى بأكملها وحوادث عنف جنسي واختفاء أطفال. ولا تزال التوترات مستمرة وخطر حدوث آثار غير مباشرة على بقية الإقليم كبير.

وعلى الرغم من أننا نشيد بالإجراءات التي اتخذتها السلطات المحلية لمعالجة هذه الحالة، فإننا ندعو بإلحاح إلى التعجيل بالجهود الرامية إلى الحد من التوترات والتحقيق في الحوادث ومنع تجدد العنف. ويجب علينا أن نذكر أيضا بضرورة الإسراع بالتنفيذ الكامل للخطة الوطنية لحماية المدنيين، إذ أن حماية المدنيين هي مسؤولية السودان وحده، على الرغم من الحالة المضطربة التي يمر بها.

أختتم بالإعراب عن دعم المكسيك الكامل للعمل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان وأشدد على أهمية تنسيق الجهود دون الإقليمية والإقليمية والدولية لدعم الانتقال الديمقراطي للسودان وتطلعات الشعب السوداني إلى مستقبل شامل للجميع وسلمي تحترم فيه حقوق الإنسان احتراما كاملا، وهي الحقوق التي اعتمد إعلانها – الإعلان العالمي لحقوق الإنسان – في مثل هذا اليوم في باريس، ويتم الاحتفال بذكرى سنوية أخرى له.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*)**:** أشكر الممثل الخاص بيرتس على إحاطته وعلى العمل الجسور والدؤوب الذي نعلم أنه يقوم به في ظروف معقدة جدا. كما أشكر سفين يورغنسن على تقريره وقيادته الممتازة على مدى العامين الماضيين. ويسعدني أن أرحب بزميلنا ممثل السودان في معيتنا هذا الصباح.

عندما اجتمعنا آخر مرة في هذه القاعة للتكلم عن السودان (انظر S/PV.8887)، كان التحول الديمقراطي في السودان قد تلقى ضربة قوية. وقد اتخذت خطوة جديرة بالترحيب منذ ذلك الحين للابتعاد عن حافة الهاوية، تحديدا نتيجة لاتفاق ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر بين رئيس الوزراء حمدوك والفريق أول البرهان. وقد أطلق سراح معظم القادة المدنيين – لكن ليس جميعهم بعد – وأعيد رئيس الوزراء إلى منصبه. بيد أن الواقع هو أن الاتفاق لا يلغي بشكل تام الخطوات التي اتخذت منذ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر لتفكيك إطار الانتقال ومؤسساته.

وفي رأينا أن مستقبل المرحلة الانتقالية – بل والاستقرار في السودان – لا يزال عند منعطف حرج إلى حد كبير. وكما قال الممثل الخاص بيرتس بنفسه هذا الصباح، ستكون الخطوات التالية حاسمة. فنحن بحاجة إلى أن نرى عودة إلى النظام الدستوري في أقرب وقت ممكن. ولبلوغ ذلك الهدف، نحتاج الآن إلى إعادة بناء الثقة وتهيئة بيئة مواتية لتسوية سياسية حقيقية. ولتحقيق ذلك، نرى أن الخطوات التالية مهمة جدا على المدى القصير.

أولا، يجب رفع حالة الطوارئ. ثانيا، ينبغي السماح لرئيس الوزراء حمدوك بممارسة سلطاته بحرية كرئيس للوزراء. ثالثا، نحن بحاجة إلى رؤية إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ووقف حملة الاعتقالات. رابعا، يجب احترام حقوق الإنسان وإنهاء حصار الاتصالات واحترام الحق في حرية التجمع والاحتجاج السلمي احتراما كاملا. وخامسا، إن العنف ضد المدنيين، الذي شهدناه يتصاعد في جميع أنحاء السودان منذ الانقلاب، بما في ذلك ضد المتظاهرين السلميين – وذلك شيء يجب أن نسلط الضوء عليه – لا يمكن أن يستمر. ولا بد من المساءلة على هذا العنف. ويجب وقف الهجمات التي تشنها قوات الأمن – على المستشفيات والجرحى والأطباء، على سبيل المثال.

وفي نهاية المطاف، نريد أن نرى عودة إلى النظام الدستوري. لقد أوضح شعب السودان بجلاء، مرارا وتكرارا، رغبته في بيئة سياسية

مفتوحة وحرة. ولبلوغ ذلك الهدف، سنحتاج إلى توسيع نطاق المشاورات السياسية بشأن مستقبل المرحلة الانتقالية وإلى تسوية سياسية شاملة حقا. فصوت الشعب في لب عملية الانتقال. وينبغي الانصات إليه بصورة تامة في المفاوضات المقبلة.

ومن الأمور الحاسمة ضرورة مشاركة المرأة على جميع المستويات، ولا سيما في صنع القرار على المستوى الرفيع. فقد كانت المرأة في صميم المرحلة الانتقالية في السودان، ولها دور حيوي في نجاحها في نهاية المطاف. وأكرر عبارة أقولها كثيرا في هذه القاعة: ينبغي لها أن تكون في القاعة وعلى الطاولة.

وعلى المدى الطويل، نحتاج إلى أن نرى إصلاحا حاسما لقطاع الأمن وإطارا للعدالة الانتقالية الفعالة وانتخابات شاملة وديمقراطية. فهذا يصب في مصلحة السودان، وهو بالتأكيد في مصلحة شعب السودان.

إن العنف السياسي الحالي يحدث في سياق موجة جديدة من العنف والتشريد الجماعي في دارفور، بما في ذلك تقارير مقلقة جدا عن مقتل عشرات الأشخاص في غرب دارفور هذا الأسبوع فقط، ونحن نشهد تزايد الاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء البلد. فلا يمكن نسيان الوعود التي قطعت بشأن حماية المدنيين في دارفور. وينبغي تنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين على وجه الاستعجال.

ويظل اتفاق جوبا للسلام حيويا لبناء السلام ومعالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع في دارفور وفي جميع أنحاء السودان. ونرى أن تعهد الأطراف في الاتفاق بالتعاون الكامل وغير المحدود مع المحكمة الجنائية الدولية أمر بالغ الأهمية.

كما وردت إلينا مؤخرا تقارير عن تجدد الاشتباكات الحدودية في الفشقة، مع سقوط العديد من القتلى. إن آخر ما نحتاج إليه، في هذا الوقت الحساس بالنسبة للمنطقة، هو زيادة التوترات بين إثيوبيا والسودان. فينبغي أن يسود الهدوء الآن لصالح شعبي السودان وإثيوبيا كليهما، فضلا عن الاستقرار الإقليمي.

وتؤيد أيرلندا بكل قوتها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، والأهم من ذلك، الشعب السوداني في مهمة العودة إلى الانتقال الديمقراطي في السودان. وينبغي أن يكون مجلس الأمن مستعدا لاستخدام الأدوات المتاحة لنا لإيجاد الحيز اللازم لتحقيق ذلك. وسنواصل رصد التقدم المحرز خلال الأشهر المقبلة.

السيد فام (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص فولكر بيرتس على إحاطته الشاملة. كما أشكر السفير سفين يورغنسن، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، بشأن السودان، على جهوده وجهود أفرقته خلال العامين الماضيين. وأرحب بمشاركة ممثل السودان في جلسة اليوم.

تواصل فييت نام متابعة التطورات في السودان عن كثب. ونرحب بالجهود التي بذلت مؤخرا لتعزيز الاستقرار في البلد، ولا سيما الاتفاق الذي تم التوصل إليه في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر والذي أعاد رئيس الوزراء إلى منصبه ونص على أن الوثيقة الدستورية لعام ٢٠١٩ ستظل تشكل أساس الفترة الانتقالية. وفي الوقت نفسه، نلاحظ أن الحالة في السودان عموما، وفي دارفور بصفة خاصة، لا تزال تواجه تحديات كثيرة، مثل الصعوبات الاقتصادية والإنسانية والعنف القبلي والكوارث الطبيعية وجائحة مرض فيروس كورونا. وفي هذا الصدد، أود أن أبرز النقاط التالية.

من الضروري أن تواصل جميع الأطراف السودانية ممارسة ضبط النفس والامتناع عن ممارسة العنف وأي عمل يمكن أن يزيد من تصعيد التوترات ويعرض عملية السلام وسلامة وأمن السكان للخطر. ونحث الأطراف المعنية في السودان على بذل قصارى جهدها لتعزيز الحوار والمصالحة الوطنية من أجل دفع العملية الانتقالية قدما بما يتماشى مع المرسوم الدستوري لعام ٢٠١٩ واتفاق جوبا للسلام.

أولا، في هذا الصدد، نكرر تأكيد دعمنا القوي للمشاركة الكاملة والنشطة والمجدية للمرأة، وكذلك للشباب، في جميع مراحل تلك العملية والجوانب الأخرى للمجتمع.

ثانيا، ندعو السلطات السودانية المعنية إلى كفالة حماية المدنيين، فضلا عن توفير الخدمات الأساسية للسكان المدنيين، ولا سيما الفئات

الضعيفة، مثل النساء والأطفال. وفي نفس الوقت. من الأهمية بمكان الحفاظ على الاستقرار والأمن في دارفور وتجنب أي أثر سلبي للتطورات الأخيرة في السودان على المنطقة. ولذلك، من الأهمية بمكان ضمان التنفيذ الكامل للخطة الوطنية لحماية المدنيين ومعالجة الأسباب الجذرية للعنف القبلي في دارفور، بما في ذلك عن طريق المصالحة بين مختلف الجماعات والقبائل والمجتمعات المحلية.

ثالثا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم السلطات السودانية في التصدي للتحديات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية الراهنة. لا يزال أكثر من ٦ ملايين شخص يعانون بشدة من انعدام الأمن الغذائي. وقد أثرت الأمطار الغزيرة والفيضانات على السكان في ١٤ ولاية من أصل ١٨ ولاية. وفي هذا الصدد، نأمل أن يواصل الشركاء الدوليون تقديم المزيد من الدعم الإنساني لشعب السودان في هذا الوقت العصيب.

رابعا، نؤكد من جديد دعمنا لجهود الأمم المتحدة، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، والشركاء الإقليميين والدوليين، ولا سيما الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، في تعزيز الحوار بين الأطراف السودانية والتغلب على الصعوبات الراهنة. ونناشد السلطات في السودان أن تواصل كفالة سلامة وأمن أفراد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان وأن تعمل بنشاط مع البعثة ووكالات الأمم المتحدة في التصدي للتحديات في البلد. كما ندعو السودان ودول المنطقة إلى بذل جهود من أجل التعاون والصداقة من أجل المصالح المشتركة.

أخيرا، وإذ أن هذه هي على الأرجح المرة الأخيرة التي ستتكلم فيها فييت نام في إطار هذا البند من جدول الأعمال، نود أن نكرر تأكيد موقفنا الثابت بأن الجزاءات يجب أن تكون أداة يستخدمها المجلس فقط بصورة مؤقتة وعلى أساس كل حالة على حدة لتيسير صون السلام والأمن الدوليين. وينبغي ألا تؤثر هذه التدابير وتنفيذها تأثيرا سلبيا على سبل معيشة الشعب أو التنمية المشروعة للبلد المعني. وينبغي أن تخضع تلك الجزاءات للاستعراض وفقا للتطورات في الميدان، وينبغي تعديلها ورفعها عندما تقتضي الظروف ذلك.

وفي الختام، نود أن نؤكد مرة أخرى التزامنا بدعم الشعب السوداني في سعيه إلى تحقيق السلام والاستقرار والتنمية والازدهار المستدامين.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*)**:** نشكر السيد فولكر بيرتس، الممثل الخاص للأمين العام للسودان، على إحاطته بشأن الحالة في السودان. ونرحب بمشاركة القائم بالأعمال بالنيابة للسودان في هذه الجلسة.

وقد أحطنا علما بالتقرير الفصلي الأخير (S/2021/1008) عن السودان وأنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان.

تتابع روسيا باهتمام التطورات في السودان، الذي يمر بفترة معقدة في تاريخه الحالي. ونحن مقتنعون بأن الخلافات القائمة في المجتمع السوداني لا يمكن ولا ينبغي معالجتها إلا من خلال الحوار بمشاركة جميع القوى السياسية الرئيسية في البلد من أجل كفالة الأمن والاستقرار وتحقيق الوفاق الوطني.

ونرحب بتوقيع اتفاق سياسي في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، جاء نتيجة مفاوضات مكثفة بين القادة العسكريين السودانيين ومختلف الجماعات المدنية وزعماء المجتمعات المحلية والقبلية، بوساطة فعالة من عدد من البلدان العربية والأفريقية والمنظمات الإقليمية. ونعتقد أن الفكرة الواردة في الإعلان السياسي المتمثلة في أن الشراكة بين القيادة العسكرية السودانية وممثلي المجتمع المدني هي ضمانة للاستقرار والأمن في السودان لها أهمية خاصة.

والاتفاقات التي تم التوصل إليها مع القيادة السودانية خطوة هامة نحو حل الأزمة الداخلية الحادة في ذلك البلد. ونحن على ثقة بأن تنفيذها سيساعد على استقرار الحالة في السودان وتهيئة الظروف المواتية لإحراز مزيد من التقدم خلال الفترة الانتقالية.

وننظر بإيجابية للبيان الذي أدلى به رئيس المجلس السيادي للسودان، الفريق البرهان، الذي أعلن فيه اعتزامه إجراء انتخابات عامة

في تموز/يوليه ٢٠٢٣، وكرر التزامه باتفاق السلام بين الحكومة الانتقالية للسودان وعدد من الجماعات المتمردة الموقعة في جوبا في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠.

وننتظر نتيجة المشاورات الجارية بشأن تشكيل حكومة تكنوقراطية في السودان. ونحن على ثقة بأن مصالح أقاليم السودان ستؤخذ في الاعتبار أيضا.

ونعتقد أنه ينبغي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان أن تواصل تقديم المساعدة اللازمة للقيادة السودانية في عدد من المجالات الرئيسية، بما في ذلك حل مسألة دارفور وإجراء الإصلاحات الاقتصادية ذات الصلة والحفاظ على السلام الداخلي وسيادة القانون والعمل مع المانحين من أجل كفالة تقديم مساعدة مالية مستدامة إلى البلد. وفي الحالة الراهنة، لا يزال الاتصال غير المسيّس مع جميع الأطراف، دون تدخل خارجي سافر، أمرا أساسيا.

ولا يسعنا إلا أن نعرب عن أسفنا إزاء المصطلحات المستخدمة في تقرير الأمين العام، والتي يمكن أن تقوض الثقة بين الأمم المتحدة وسلطات السودان. وندعوهم إلى الدخول في حوار بناء قائم على الاحترام المتبادل.

ولا يمكن للاتحاد الروسي أن يوافق على الضغوط السياسية والابتزاز الاقتصادي الصارخ الذي يمارس ضد السودان. ومحاولات تقويض "الشارع" السوداني قد تزيد من زعزعة استقرار البلد. كما أن الفرض الخارجي لحلول اجتماعية واقتصادية مريبة ونماذج عالمية للديمقراطية على السلطات السودانية، فضلا عن تسييس المساعدات الاقتصادية والمالية، قد أدى بالفعل إلى انقسام المجتمع السوداني. وقد أثار ذلك حالة من عدم الاستقرار وجولة جديدة من الاتجاهات المزعزعة للاستقرار.

ونعتقد أيضا أن الدورة الاستثنائية لمجلس حقوق الإنسان التي عقدت في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر بمبادرة من عدد من البلدان الغربية لمناقشة الحالة في السودان كانت في غير أوانها. ونحن نعارض إنشاء ولاية لمقرر خاص لمجلس حقوق الإنسان بشأن السودان.

وفيما يتعلق بنظام الجزاءات المفروضة على السودان، نعتقد أنه يجب إعادة النظر في أي نظام للجزاءات وتكييفه مع الحالة في الميدان. ونحن على ثقة بأن معايير محددة لرفع الجزاءات عن البلد سوف توضع قريبا.

وفي الختام، نحن مقتنعون بأن السودانيين يمكنهم، بل وينبغي عليهم، حل مشاكلهم الداخلية وتحديد مسار التنمية السيادية في بلدهم على أساس مصالحهم الوطنية. ونعتقد أن المهمة الرئيسية لمجلس الأمن والمجتمع الدولي هي دعم هذه الجهود.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أيضا أن أبدأ بتوجيه الشكر للممثل الخاص فولكر بيرتس على إحاطته. وأرحب بحضور ممثل السودان هنا بيننا.

وأود أن أبرز ثلاث نقاط.

أولا، يجب إعادة إنشاء المؤسسات السودانية وتعزيزها لدفع عملية الانتقال في البلد إلى الأمام. لقد رحبت فرنسا بإعادة السيد عبد الله آدم حمدوك إلى منصبه كرئيس للوزراء. ويستند الدعم الدولي للسودان أولا وقبل كل شيء إلى أساس الانتقال إلى الحكم المدني بما يتماشى مع التطلعات الديمقراطية للشعب السوداني. لقد قوض الانقلاب العسكري الذي وقع في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر المكاسب التي تحققت في المرحلة الانتقالية. ويجب أن تبدأ مرحلة جديدة الآن بتشكيل حكومة مدنية على وجه السرعة، ويجب استئناف الجهود لتنفيذ أحكام الوثيقة الدستورية الموقعة في آب/أغسطس ٢٠١٩ والاستعداد لإجراء انتخابات حرة وشفافة.

وتكرر فرنسا دعوتها إلى الإفراج الفوري عن جميع المعتقلين السياسيين منذ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١. كما أن احترام حق الشعب السوداني في التعبير السلمي عن آرائه وحرية الصحافة أمر بالغ الأهمية. ولتسليط الضوء على الحوادث التي وقعت خلال المظاهرات

الأخيرة، تشجع فرنسا أيضا على إجراء تحقيق صارم وشفاف ومستقل على النحو المنصوص عليه في الاتفاق السياسي المبرم في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١.

ثانيا، يجب استئناف الجهود من أجل التنفيذ الكامل لاتفاق جوبا. لقد أحرز تقدم بإنشاء اللجنة العسكرية العليا المشتركة للترتيبات الأمنية ولجنة وقف إطلاق النار الدائم في دارفور. ومن المتوقع إحراز مزيد من التقدم، بما في ذلك تفعيل اللجان المستقلة المعنية بالفساد والسلام والعدالة الانتقالية. ويجب أيضا ملء المناصب الشاغرة في السلطة القضائية. ويجب ضمان المشاركة الكاملة للمرأة نظرا لأنها لعبت دورا تاريخيا في تعزيز الانتقال المدني.

ويساور فرنسا القلق إزاء الحالة في دارفور حيث استؤنفت النزاعات القبلية في الأسابيع الأخيرة. ويجب إعطاء الأولوية لحماية المدنيين مع التنفيذ السريع للخطة الوطنية المكرسة لذلك فضلا عن التعجيل بنشر القوة المشتركة. ومن أجل تلبية احتياجات السكان يجب ضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وآمن ودون عوائق. وتكرر فرنسا دعوتها إلى الاختتام الناجح لمفاوضات السلام بين السلطات السودانية وفصيلي عبد العزيز الحلو وعبد الواحد محمد نور.

ثالثا، يجب أن يستمر دعم الأمم المتحدة والشركاء الدوليين في دعم عملية الانتقال. وتشيد فرنسا بعمل الأمم المتحدة في الظروف الصعبة جدا خلال الأسابيع القليلة الماضية. ويجب أن تستمر المساعدة المقدمة من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان ويجب التعجيل بنشرها في دارفور.

لقد أحرز تقدم في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام بافتتاح مركز تدريب إقليمي في أم درمان، بدعم من البعثة. وفيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، سيواصل الاتحاد الأوروبي تقديم الدعم وكذلك مكتب مكافحة الإرهاب، ويجب أن يستمر ذلك.

أخيرا، يجب على دول المنطقة أن تهيئ الظروف لعملية انتقال ناجحة في السودان. لقد أدت الأزمة في شمال إثيوبيا إلى وصول نحو ٦٠ ٠٠٠ من اللاجئين الإثيوبيين إلى السودان. وتؤيد فرنسا – في اتصال وثيق مع شركائها – الجهود التي يقودها الممثل السامي للاتحاد الأفريقي في القرن الأفريقي، السيد أوباسانجو، لتيسير التوصل إلى حل سياسي للحالة في إثيوبيا. كما تشجع فرنسا الدول المعنية على استئناف المناقشات تحت رعاية الاتحاد الأفريقي لتسوية المنازعات المتعلقة بسد النهضة.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام بيرتس على إحاطته وأرحب بممثل السودان في جلستنا اليوم.

إن السودان بلد هام في المنطقتين الأفريقية والعربية. إن الاستقرار والازدهار في السودان يخدمان المصالح المشتركة للمجتمع الدولي. ويجب أن نحترم سيادة السودان وقيادته احتراما كاملا، وأن ندعم السودان على طريق التنمية الذي اختاره بما يناسب ظروفه الوطنية وأن نقدم إليه المساعدة البناءة وفقا لاحتياجاته.

وأود أن أؤكد على الثلاث نقاط التالية.

أولا، استمر إحراز تقدم في عملية الانتقال السياسي في السودان حيث وقّع رئيس المجلس السيادي السوداني الفريق البرهان ورئيس الوزراء حمدوك على الاتفاق السياسي لإعادة ترتيب تقاسم السلطة بين الجيش والمدنيين وإنشاء مؤسسات انتقالية تدريجيا فضلا عن تنفيذه. وأعلنا أن الانتخابات ستجرى في موعدها. وبالتالي عاد الانتقال السياسي في السودان إلى مساره الصحيح. وترحب الصين بهذا التطور الذي يدل تماما على إمكانية التوصل إلى حل سليم ما دامت الأطراف المعنية تضع مصالح البلد وشعبه في المقام الأول بالإضافة إلى مواصلة الالتزام بالحوار والتشاور وتقديم التنازلات اللازمة.

وتدعو الصين جميع الأطراف في السودان إلى مواصلة تنفيذ الاتفاق السياسي للحفاظ على الزخم الجيد للانتقال السياسي. وينبغي لجميع الأطراف في السودان أن تقدم مطالبها في الإطار الدستوري والقانوني وأن تتجنب اللجوء إلى العنف أو التسبب في وقوع إصابات

وأن تهيئ الظروف المواتية للانتقال السياسي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ موقفا محايدا ومتوازنا في عملية الوساطة التي ينظر إليها من الواقع الميداني في السودان وأن يحترم خيارات السودان وأن يتجنب فرض الحلول من الخارج.

ولا بد من الإشارة إلى أنه يمكن تحقيق الديمقراطية بطرق متعددة وأنه لا توجد نماذج ثابتة لذلك مطلقا. وينبغي أن يتماشى الطريق إلى الديمقراطية وشكلها الذي يختاره كل بلد مع ظروفه الوطنية وحقائقه الإنمائية، وينبغي للبلد نفسه أن يستكشف ذلك ويطوره. لقد أثبتت الممارسات السابقة مرارا وتكرارا أن فرض ما يسمى بالخطة الديمقراطية من الخارج لا يستخدم الديمقراطية إلا مجرد شعار مع انتهاز الفرصة للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى. وبالتالي يحرم البلد المعني من ديمقراطيته ويؤدي إلى خيانة الروح الديمقراطية. ولن تكون هذه ديمقراطية حقيقية.

ثانيا، إن تدابير الإصلاح الاقتصادي التي اعتمدتها السلطات السودانية قد حققت بعض النتائج ولكن لا تزال الحالة الأمنية غير مُرضية إذ تجاوز معدل التضخم ٣٠٠ في المائة. وظلت المسائل المتعلقة بعمل الناس وسبل عيشهم خطيرة لفترة طويلة بينما ازداد الاستياء العام. ويعد هذا أحد الأسباب الجذرية للاضطرابات في السودان. وبدون تلبية احتياجات الناس من الغذاء والمأوى، سيكون من الصعب تحقيق الاستقرار والتنمية. وفي ظل هذه الظروف، أدى تعليق بعض المؤسسات المالية والبلدان تخفيف عبء الديون والمساعدة الاقتصادية إلى زيادة عبء التنمية في السودان وتفاقم محنة الشعب السوداني. وتحث الصين المجتمع الدولي على مواصلة دعمه الاقتصادي ومساعدته للسودان وإعطاء طاقة إيجابية للبلد ليتمكن من التغلب على الصعوبات التي يواجهها.

وفي الاجتماع الوزاري الثامن لمنتدى التعاون الصيني الأفريقي الذي عقد مؤخرا، أعلن الرئيس الصيني شي جينبينغ أننا سنقدم مليار جرعة من اللقاحات إلى أفريقيا ونسعى جاهدين للوصول إلى إجمالي واردات من أفريقيا بقيمة ٣٠٠ مليار دولار في السنوات الثلاث المقبلة وأن معمل مع أفريقيا لتنفيذ تسعة برامج في مجالات مثل الصحة والحد من الفقر والتجارة والاستثمار. وسوف يعطي هذا زخما جديدا في تنمية البلدان الأفريقية، بما فيها السودان.

ثالثا، لا يزال من الضروري زيادة تعزيز بناء القدرات الأمنية للسودان لتمكينه من معالجة مسائل مثل النزاعات القبلية على النحو المناسب وتحسين تنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين. ويجب على مجلس الأمن أن يدرس بعناية أثر حظر توريد الأسلحة على بناء القدرات الأمنية للسودان وأن يتخذ تدابير فعالة لإنهاء هذه الآثار. ويتطلب القرار ٢٥٦٢ (٢٠٢١) وضع معايير واضحة وعملية لتعديل الجزاءات المفروضة على السودان في موعد أقصاه ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١. وللأسف لم تكتمل هذه العملية ذات الصلة في الإطار الزمني الذي حدده مجلس الأمن. ونأمل أن يتسنى تنفيذ الإجراءات التي طلبها مجلس الأمن في القرار ٢٥٦٢ (٢٠٢١) في أقرب وقت ممكن.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام بيرتس على إحاطته الشاملة. وأود أن أردد كلمات الآخرين في الإعراب عن الشكر له ولفريقه على عملهم الملتزم خلال فترة زمنية صعبة في السودان. وأود أيضا أن أتوجه بالشكر للسفير يورغنسن والوفد الإستوني على عملهما في قيادة لجنة الجزاءات المفروضة على السودان خلال العامين الماضيين. ومن الجيد دائما أن نرى زميلنا القائم بأعمال البعثة السودانية في القاعة اليوم.

تؤيد الولايات المتحدة تأييدا كاملا بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان وولايتها للمساعدة في الانتقال الديمقراطي في السودان على النحو المنصوص عليه في الوثيقة الدستورية وتنفيذ اتفاق جوبا للسلام. ونتشجع أيضا للاتفاق المبرم في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر بين الجهات السودانية الفاعلة لإعادة رئيس الوزراء حمدوك إلى منصبه. بيد أن هذا الاتفاق، كما لاحظ آخرون، ليس سوى خطوة أولى. ونحث جميع الأطراف على الوفاء بالتزاماتها التي قطعتها على نفسها في اتفاق ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر والتركيز مجددا على استكمال الانتقال الديمقراطي في السودان

من خلال تنفيذ المهام الانتقالية المبينة في الوثيقة الدستورية لعام ٢٠١٩ واتفاق جوبا للسلام.

ولتوفير حيز سياسي يسمح بحدوث ذلك، يجب على الجيش إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع حالة الطوارئ والامتناع عن أي عنف ضد المتظاهرين السلميين. وما زلنا نشجع عملية سودانية شاملة لتنفيذ المهام الانتقالية الهامة، بما في ذلك إنشاء المجلس التشريعي الانتقالي، والهياكل القضائية، والمؤسسات الانتخابية، وعقد مؤتمر دستوري.

كما نواصل الضغط من أجل استمرار وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع السكان المتضررين من النزاع والنازحين لتسهيل المساعدة المنقذة للحياة. ويجب أن نضمن التقدم المحرز منذ عام ٢٠١٩ في الوصول إلى المحتاجين. ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بشعب السودان وبمساعدته على تحقيق انتقال ديمقراطي ناجح. ونتطلع إلى التعاون الوثيق مع زملائنا الأعضاء في المجلس وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان والاتحاد الأفريقي وغيرها من الجهات المعنية الرئيسية لتحقيق ذلك الهدف.

وللأسف، لا يزال العنف القبلي في دارفور مستمراً، كما سمعنا، وازدادت الاشتباكات بين قوات الأمن وجماعات المعارضة المسلحة السابقة في الأسابيع الأخيرة، مما يبرز الحاجة الملحة إلى توطيد السلام. وندين، إلى جانب غيرنا، عمليات القتل والتشريد الأخيرة في دارفور وأماكن أخرى في السودان، ويساورنا القلق إزاء تزايد خطر العنف على المدنيين في خضم هذه الاشتباكات.

وأود أن أضيف أن المجلس ذكر في شباط/فبراير الماضي (انظر S/2021/136) اعتزامه وضع معايير مرجعية لتوجيهنا في استعراض تدابير الجزاءات المفروضة على السودان. وعلى الرغم من أننا لم نتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن المعايير بحلول الموعد النهائي الذي فرضناه على أنفسنا، فإن الولايات المتحدة لم تتخل عن محاولة وضع هذه المعايير ، استناداً إلى توصيات الأمين العام والتطور المستمر للحالة في السودان. وسنواصل رصد الحالة عن كثب ومناقشة المزيد من الإجراءات استجابة للتطورات في السودان.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*)**:** أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد الباهي (السودان)**:** أرجو أن أتقدم، في بداية هذا البيان، بالشكر الجزيل للسيد فولكر بيرتس، الممثل الخاص للأمين العام للسودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة للمساعدة الانتقالية في السودان، على الإحاطة الشاملة التي قدمها اليوم أمام هذا المجلس.

يأتي انعقاد هذه الإحاطة في ظل ما تشهده الساحة السياسية السودانية من تطورات ومستجدات ترتبط ليس بمسار الانتقال السياسي نحو الديمقراطية والحرية والسلام والعدالة فحسب، بل برسم مستقبل للسودان يحافظ على كيان الدولة ويؤسس لنظام حكم يكفل القيم التي عبّرت عنها شعارات ثورة ديسمبر المجيدة.

وهذا يتطلب قيام الفاعلين في الساحة السياسية السودانية من قوى مدنية وعسكرية بدورهم في إنجاح هذا التحول عبر تفعيل الآليات والوسائل التي تكفلها الوثيقة الدستورية واتفاقية جوبا للسلام، فضلاً عن سَبر الوسائل والأدوات السياسية، للحيلولة دون التراجع عن المكتسبات التي مهرها شباب السودان وشاباته بدمائهم الغالية وروحهم الوثابة المتطلعة إلى خلق مستقبل مشرق يستحقونه هم وتستحقه بلادنا.

لقد مرّ الانتقال السياسي في السودان بالعديد من التحديات، منذ تكوين الحكومة الانتقالية قبل ما يربو عن العامين. هذه التحديات ارتبطت وترتبط، في جانب منها، بتعقيدات التركة السياسية الثقيلة والموروثة منذ استقلال السودان، كما ترتبط أيضاً بديناميات الشراكة المدنية – العسكرية، إلى جانب طبيعة التكوين المرن للقوى المدنية المشاركة في الانتقال، فضلاً عن التحديات الأمنية في البلاد، سواء في دارفور أو في شرق السودان أو في بعض مناطق جنوب كردفان.

إن الإجراءات التي قام بها السيد رئيس مجلس السيادة الانتقالي في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر الماضي تندرج في سياق التحديات التي واجهت وتواجه الانتقال السياسي الدقيق في السودان. إذ لا يمكن

فهمها إلا في إطار الظروف السياسية الداخلية وضرورات المحافظة على مكتسبات البلاد التي تحققت خلال العامين الماضيين، وانعكاسات الوضع الجيوسياسي للسودان، والاضطرابات التي تشهدها دول الجوار الإقليمي والمباشر، وانعكاسات ذلك على البلاد.

وقد تمكنت القيادة السياسية السودانية في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر من تجاوز ذلك التحدي عبر جهود وطنية خالصة وضعت مصلحة البلاد العليا في صدارة الاهتمامات، حيث تم التوقيع على الإعلان السياسي ببنوده الأربعة عشرة بين السيدين رئيس مجلس السيادة ورئيس الوزراء. وأرجو أن أشير في هذا الصدد إلى أن التحدي الأخير الذي واجه الانتقال السياسي في السودان قد عزز من قناعة شركاء الانتقال في السودان، مدنيين وعسكريين، بضرورة التمسك بإنجاح الفترة الانتقالية وصولاً بها إلى انتخابات حرة ونزيهة.

حيث تعهّد السيد رئيس مجلس السيادة بهذا الأمر مراراً خلال الأيام الماضية، كما عبّرتْ عن ذلك الرسالة التي بعث بها إلى مجلسكم الموقر في ٣٠ أيلول/سبتمبر الماضي، حيث جاء فيها:

"نؤكد التزامنا برعاية وحماية الانتقال في السودان حتى الوصول لغاياته المنشودة بتنظيم انتخابات حرة ونزيهة تكون تعبيراً صادقاً عن إرادة وتطلعات الشعب السوداني. وسنعمل على منع أية محاولات لإعاقة مسار العملية الانتقالية من أية جهة. كما ستستمر جهودنا في دفع وصيانة التحول الديمقراطي حتى تسليم السلطة لحكومة مدنية منتخبة، فضلاً عن العمل على بناء سودان آمن ومستقر يعيش بسلام مع نفسه ومع جيرانه ومحيطه الإقليمي والدولي، وينعم فيه شعبنا بالحرية والعدالة والسلام، على النحو الذي عبّرت عنه شعارات ثورة ديسمبر المجيدة. ومن نافلة القول أن نشير إلى أن بنود الوثيقة الدستورية، التي تحكم الشراكة الحالية بين العسكريين والمدنيين، ستجد منا كل حرص على بنودها التي توافق عليها شركاء الانتقال وكل تمسك بها." (S/2021/832، الفقرة ١)

إن ذات التحديات التي أشرنا إليها في مقدمة هذا البيان كانت قد استدعت من السيد رئيس الوزراء، الدكتور عبد الله حمدوك، تقديم مبادرة وطنية شاملة بعنوان "الطريق إلى الأمام" تشتمل على سبعة محاور هي: الاقتصاد، تحقيق العدالة، إصلاح القطاع الأمني، السلام، تفكيك بنية نظام البشير، محاربة الفساد، السياسة الخارجية والسيادة الوطنية والأمن القومي، وتشكيل المجلس التشريعي الانتقالي. وهي مبادرة رحّب بها مجلسكم الموقر عندما طُرِحت.

لقد أجملتْ ديباجة الاتفاق السياسي الذي تم التوقيع عليه في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي بعض مظاهر التحديات التي تواجه المسار الانتقالي في السودان، وأكّدتْ على أن الأزمة في جوهرها هي أزمة سياسية تتطلب قدراً من الحكمة كما تتطلب استشعار المسؤوليات الوطنية. وعلى ذلك، تعهد الطرفان الموقعان بالعمل سوياً لاستكمال مسار التصحيح الديمقراطي، بما يخدم مصلحة السودان العليا، وتجنباً لانزلاق البلاد نحو المجهول، وانفراط عقد الأمن وسلامته، وضرورة إكمال الفترة الانتقالية ونجاحها، وصولاً لحكومة مدنية منتخبة.

ولن يتم ذلك إلا عبر وحدة القوى السياسية وقوى الثورة والشابات والشباب والنساء ولجان المقاومة والرحل والنازحين واللاجئين السودانيين.

وقد أكد السيد رئيس الوزراء، دكتور عبد الله حمدوك، على هذه المعاني خلال مناسبة التوقيع على الاتفاق، حيث أوضح أن التوقيع عليه قد جاء مدفوعا بخطورة الوضع في البلد، مشددا على أن التحدي الأساسي في هذا الظرف الحرج يتمثل في تنفيذ الاتفاق السياسي وتحقيق الانتقال الديمقراطي والحكم المدني. ويسرني في هذا الإطار أن أنقل إليكم أن هناك خطوات عملية قد بدأت من أجل تنفيذ بنود الاتفاق السياسي، حيث تم الإفراج عن الذين جرى احتجازهم، في الوقت الذي يتواصل فيه تنفيذ اتفاق سلام جوبا واستكمال الاستحقاقات الناشئة عنه. كما تم تعيين رئيس للقضاء ونائب عام مكلف استكمالا لجميع مؤسسات الحكم الانتقالي. وسيواصل الشركاء إنفاذ بنود الاتفاق تباعا من أجل إنجاح الفترة الانتقالية.

إن استجابة المجتمع الدولي لتطلعات الشعب السوداني في الحرية والسلام والعدالة لهو أمر لا بد منه لتأكيد نجاح الانتقال في

السودان. ومن هذا المنطلق، فإنني أتطلع إلى استمرار المجتمع الدولي في دعم الفترة الانتقالية في السودان والعمل مع شركاء الانتقال من أجل بلوغ الغايات المنشودة. إذ أن تنفيذ بنود اتفاق جوبا، لا سيما ذات الصلة بالترتيبات الأمنية تحتاج إلى دعم دولي حتى تنعكس نتائجها أمنا وسلاما واستقرارا على الحال في دارفور الذي يواجه تحديات أمنية تعمل السلطات المختصة على معالجتها جذريا بتعاون وثيق مع مختلف الشركاء داخل البلد وخارجه

كما أن الانخراط الإيجابي من الأصدقاء ومن مؤسسات التمويل الدولية لهو ضروري أيضا من أجل التخفيف من الآثار الناجمة عن الإصلاحات الاقتصادية وعبء الدين الخارجي ومعالجة التشوهات الموروثة في هيكل الاقتصاد. وفي هذا الإطار، لا بد من استمرار دعم برامج الحماية الاجتماعية، بما يسهم في معالجة بعض الأوضاع الاجتماعية وتمكين الإصلاحات الاقتصادية من تحقيق أهدافها. كما يتعين على المجتمع الدولي تقديم كافة أوجه المساعدات الإنسانية لمقابلة أوجه الإنفاق على مئات الآلاف من اللاجئين من دول الجوار داخل السودان.

أرجو قبل ختام هذا البيان أن أتقدم بجزيل الشكر لكل أعضاء هذا المجلس الموقر على دعمهم لبلدي إبان وخلال الفترة التي أعقبت ثورة كانون الأول/ديسمبر المجيدة. كما أتقدم بالشكر للأصدقاء الذين تواصلت جهودهم حتى لحظة التوقيع على اتفاق ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر السياسي. إن المجلس الموقر مطالب بمواصلة دعمه لهذا الاتفاق الذي مثل خطوة هامة أزالت كثيرا من الاحتقان، كما جاء على لسان السيد بيرتس، وذلك دعما لاستقرار السودان خلال هذه المرحلة الحساسة.

فالإقليم ليس في حاجة لمزيد من الصراعات. ولن أختم هذه الفقرة دون الدعوة إلى استمرار وتعزيز دعم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان حتى تنهض بمهامها إسهاما في إنجاح الانتقال في السودان وعبورا إلى قيام انتخابات نزيهة، تؤسس لحكم مدني ديمقراطي مستدام، وتستجيب بذلك لتطلعات شعبنا المتعطش للحرية والحكم الديمقراطي الرشيد.

وأؤكد على أن شركاء الفترة الانتقالية سيواصلون جهودهم الرامية إلى إنجاح الفترة الانتقالية. وأجدد، في هذا الصدد، الالتزام بالعمل مع الأسرة الدولية لمواجهة التحديات التي قد تعترض سير الانتقال في السودان، وتحقيق الأهداف التي ننشدها. وأشير في هذا السياق إلى حديث الأمين العام للأمم المتحدة الذي أطلقه في مؤتمر صحفي الأسبوع الماضي، مؤكدا فيه على ضرورة تغليب الحس السليم والقبول بالاتفاق السياسي المبرم في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر لضمان انتقال سلمي إلى الديمقراطية. وأشاطر الأمين العام تقييمه في أن التشكيك في الحل الذي تضمنه الاتفاق السياسي ستكون له تداعيات وخيمة ليس على السودان فحسب، بل على مجمل الأوضاع في الإقليم.

وتعليقا على ما ورد في هذه الجلسة، فإنني أتوجه بكل الشكر لمداخلات السيدات والسادة الأعضاء التي تؤكد في مجملها حرص هذا المجلس على استقرار الأوضاع في السودان ونماءه. لذا، إن ما نريد أن نؤكد عليه مرة أخرى هو أن هذا الاتفاق السياسي بحاجة إلى مزيد من الدعم من قبل هذا المجلس، ومن قبلكم أنتم، سواء كممثلين لدولكم أو كأعضاء في هذا المجلس الموقر. والسودان في حاجة إلى وقفتكم كذلك وقفة بناءة في توجهها وواقعية في منهجها. واقعية تراعي موقف السودان الراهن وظروف تطوره السياسي، وتضع في اعتبارها الإلمام بتفاصيل الممارسة السياسية في الإقليم بأسره. وأنبه إلى أن المجلس إن اختط خطا مثاليا في معالجته للأوضاع في السودان فإن نتائج ذلك ربما تكون صفرية المردود. لا بد من مراعاة البيئة السياسية في الإقليم، وبالتالي بناء خطواتنا على أسس واقعية فنفلح، وليست مثالية فتذهب جهودنا أدراج الرياح.

هذا مانتطلع إليه من هذا المجلس الموقر. وأجدد الشكر مرة أخرى لجميع المداخلات، كما أسلفت، الناصحة منها والناقدة على حد سواء. وأؤكد مرة أخرى على تطلعنا لأن يقوم هذا المجلس الموقر بدور بناء دعما لإنجاح الانتقال في السودان، بما يوصل بلدنا إلى محطة قيام انتخابات حرة ونزيهة تؤسس لحكم ديمقراطي رشيد، يستجيب لكل آمال شعبنا العظيم المعبر عنها في ثورة كانون الأول/ديسمبر المجيدة.

وأرحب كذلك، وأجدد الشكر للسيد فولكر بيرتس على إحاطته الشاملة، بما في ذلك دعوته لهذا المجلس لاتخاذ موقف متوازن وعدم استطالة أمد انقطاع المساعدات الاقتصادية، ولتأكيده على استمرار بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان في انخراطها وجهودها البناءة من أجل إنجاح الانتقال في السودان. وتعليقا على الأوضاع الأمنية، ما ورد فيما يتعلق بالأوضاع الأمنية في بعض مناطق بلدنا خارج العاصمة، وخصوصا دارفور، فإنني أؤكد أن الحكومة قد بدأت خطوات عملية ونشرت قوات لوقف الاقتتال القبلي المؤسف، وحفظ الأمن والاستقرار. والوضع الآن تحت السيطرة تماما. نقول ذلك ونسأل الله الرحمة والمغفرة لمن فقدوا أرواحهم والشفاء العاجل للجرحى.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): لم تعد هناك أسماء مدرجة في قائمة المتكلمين. أرفع الجلسة الآن ليتسنى للمجلس مواصلة مناقشته بشأن الموضوع في مشاورات مغلقة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠